مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة تصدر سنويًا

العدد الرابع والعشرون

1375 من وفاة الرّسول ﷺ الموافق لعام 2007 مسيحي

تصدر عن
كلية الدعوة الإسلامية
طرابلس - الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشّعبيّة الاشتراكيّة العظمى

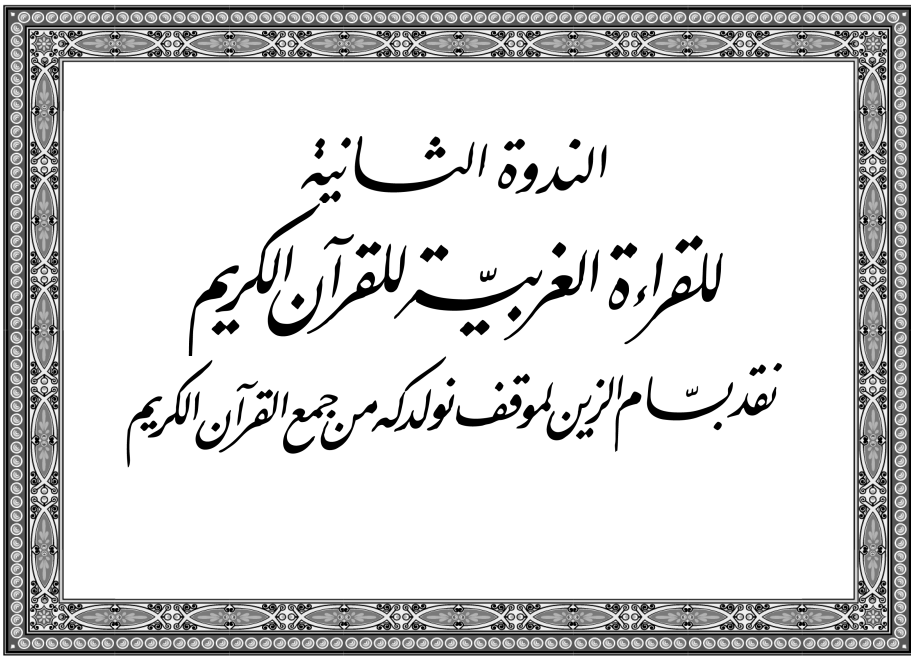

د. مسعود عبد الله الوازني
كليّة الدّعوة الإسلاميّة

السجال الفكري بين الموضوعية والادعاء:

ما كان لكليـة الدعوة الإسـلامية أن تعقد ندوة علمية ثانية حول القراءة الغربيـة للقـرآن الكريم في دمشـق إحدى أهم معاقل الإسـلام، على ما تضمنته تلك الندوة العلمية التي عقدت في مدينة طرابلس حول الموضوع نفسه من ثراء علمي، وبحوث جادة في كل ما قدم من دراسات ونقد بناء، ولكن تظل ساحة الفكر بما يعتريها من سجال في المضامين أوفر حظاً وأكثر اتساعاً من أي ساحة أخرى، ويبدو ذلك بصورة أكثر وضوحـاً في ازديـاد الهجمة الغربية وتصاعد وتيرتها في الآونـة الأخيرة على القرآن الكريم، بمـا يخشى فيه على البسـطاء وذوي الفكر المحدود أن تهتز في نفوسهم كل المواقع الأخرى، وبخاصة في هذا

العصر الذي أصبح فيه الغرب يصدر لساحتنا الأفكار كما يصدر طرز الأشياء المادية.

وإذا كانت الأشياء المادية يغلب عليها طابع النفع أحياناً فإن الأفكار تبدو أكثر عرضة للتزييف والإفساد، وأشد فتكاً من السموم على أمة أصبحت هدفاً ثميناً من أهداف تصدير الأفكار من قبل فئة سخرت أقلامها لكتابة بحوث في ميدان يصعب حصره، أو ملاحقته، لكثرتها وتعدد اتجاهاتها، وما يتصدر معظم تلك البحوث من عناوين مثيرة. والعبرة كما يقال بالمحتوى لا بالعناوين، وإذ قد تحمل العناوين عبارة مثيرة يجذبك بعضها ويثير حماسك لقراءتها، وعندما تنظر في المحتوى تجد أفكاراً تتعارض مع ما يدعيه أصحابها من موضوعية، لمخالفتها لقواعد البحث العلمي، وطرائقه وأصوله، بل لا يزيد الكثير منها على معاول هدم وتحريف متعمد، وتزوير للحقائق والمفاهيم، وإسقاط لأفكار مسبقة، وتشكيك صوبت سهامه إلى فكر هذه الأمة، وحتى أولئك الذين حاولوا أن يكونوا صادقين فقد جاءت كتاباتهم متأثرة بلا شعور منهم برؤيتهم الدينية، وهذا مما يضلل أحياناً[1]، وما على الباحثين الجادين سوى صد هذه التيارات الفكرية المعادية، وردها على أعقابها، والإجهاز على فلولها ممن تأثروا من أبناء هذه الأمة بآراء الباحثين الأوربيين ونظرياتهم التي تعنون على أساس أنها مفاهيم فلسفية أبدعها فكر فلاسفة عظام في أوربا، مع العلم بأن الكثير من تلك المسائل التي تحدث دوياً هائلاً في أوربا، تعتبر من الأمور البسيطة في مجال الفكر الإسلامي، وأن قصور تلك النظريات الفلسفية هي التي هيأت لظهور المادية في الغرب[2]، وقادت إلى تفريغ الذات من القيم الإنسانية الرفيعة.

---

(1) لمزيد الاطلاع ينظر النظريات السياسية الإسلامية، د. منظور الدين أحمد، ترجمة عبد الجواد خلف ود. عبدالمعطي أمين، ط1/ 1983م منشورات جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي باكستان ص19 وما بعدها.

(2) ينظر في ذلك دراسات في علم الكلام، مسعود عبد الله الوازني، ط1/ 2007م منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس ص84.

وإن نظرة عابرة في كتابات بعضهم كافية في الحكم على مبلغ تهافتها وخطورتها، فهذا شاخت على ما يدعيه من موضوعية، أبدى ثقته أولاً في القرآن الكريم؛ ليضلل القارئ، ثم عمد إلى نوع من الدس الخفي، والفروض الواهية، والتعميمات المفرطة في السذاجة والضعف، فقال: ليس من شك في أنه وصل إلينا من غير تحريف على الرغم من نسيان الرسول لعدة آيات من الكتاب مشيراً إلى قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[3]. وفي موضع آخر قال: ليس هنالك من شك في قطعية ثبوته وتنزهه عن الخطأ على الرغم من إمكان الشيطان لتخليطه[4]. وذهب غيره إلى أبعد من ذلك بمحاولاتهم إغراء المسلمين بنقد القرآن الكريم والتمرد على المتوارث، فأخضعوا القرآن الكريم لنفس المنهج الشكلي الذي درس به العهد القديم، أو أي موروث أسطوري آخر في حضارات الشعوب البدائية، وأتبعوا ذلك بالتشكيك في كل عمل إسلامي بقصد تشويه الرسول والرسالة، آملين من وراء ذلك قطع الطريق بين هذا الدين، ومن يخاطبون به، لإيقاف مده المتنامي يوماً بعد يوم[5]. وهو أمر لم يكن مستغرباً ممن تربوا في أحضان الجاهلية الحاقدة على الإسلام؛ والجاهلية كما نعلم ليست مرحلة تاريخية كانت قبل الإسلام، ثم غادرت مسرح الحياة بعد البعثة مباشرة؛ وإنما هي حالة اجتماعية ترتدي في كل مرحلة ما يناسبها من أثواب زاهية، وتتذرع بفلسفات مادية واهية، تلجأ إليها كلما حزبها أمر في دفاعها عن آرائها السقيمة بفكر سقيم مثله، يستند إلى أساليب من الدس والختل وألوان الكيد والخداع والتشويش، وإلى صور من العناد والمكابرة، ورفض مبدأ الحوار البناء، وإلغاء فكر الآخر، لقطع حبل التواصل

(3) سورة البقرة، الآية: 106.

(4) مدخل الدراسات القرآنية د. السائح علي حسين ط1/ 2000م جمعية الدعوة الإسلامية العالمية. ص400.

(5) ينظر المصدر السابق، ص398.

الإنساني، والإجهاز على رباط الأخوة الإنسانية الذي ينبغي أن يحكم العلاقات بين الناس جميعاً في كل زمان ومكان.

وحتى أولئك الذين اعترفوا ببعض الحقائق، فإن ذلك لا يعود إلى صدق دوافعهم، وإن ظن البعض أنهم أصابوا فيما ساقوه في كتاباتهم من حقائق، أو ذهبوا إليه من تحليلات، وإنما يعود قبل كل شيء إلى تلك الحقائق التي فرضت نفسها، ولم يجدوا مفراً من ذكرها، من ناحية، ولتغطية المعابر السالبة التي شحنوا بها بحوثهم المليئة بإثارة تساؤلات مضللة، واستنتاجات خاطئة، وتسريب أمور لا تمت إلى الحقائق بصلة، واستغلالها في ادعاء الموضوعية؛ للتمويه على القارئ من ناحية أخرى، وهي من أخطر أنواع التمويه على البسطاء وذوي الفكر المحدود؛ لما قد ينطلي عليهم من خلال الإشادة ببعض المواقف صدق غيرها، ومن ينظر على سبيل المثال في كتاب فضل الإسلام على الحضارة الغربية ينقدح في ذهنه أن الباحث قد أنصف الإسلام والمسلمين بقوله: «إننا معشر الأوربيين نأبى في عناد، أن نقر بفضل الإسلام الحضاري علينا، ونميل أحياناً إلى التهوين من قدر التراث الإسلامي وأهميته في تراثنا، بل نتجاهل هذا التأثير أحياناً تجاهلاً تاماً، والواجب علينا من أجل إرساء دعائم علاقات أفضل مع العرب والمسلمين، أن نعترف اعترافاً كاملاً بهذا الفضل، أما إنكاره أو إخفاء معالمه فلا يدل إلا على كبرياء زائف[6].

وجاء في معرض تحليله للنفسية الأوربية: «إن تشويه الأوربيين لصورة الإسلام كان ضرورياً لتعويضهم عن إحساسهم بالنقص، وإن تلك الصورة القاتمة التي خلقها الباحثون المسيحيون... لإقناع المسيحيين الآخرين إنما يحاربون من أجل نصرة النور على قوى الظلام، وهذا الوصف لا يزيد على

(6) فضل الإسلام على الحضارة الغربية، مونتجومري وات. ترجمة حسين أحمد أمين. ط1/ 1403هـ 1983م دار الشروق بيروت ص8.

كونه إسقاطاً للظلمة الكامنة فيهم، والتي لا يريدون الاعتراف بها، وعلى ذلك فإنه ينبغي علينا أن ننظر إلى الصورة الشائهة للإسلام باعتبارها إسقاطاً لما اكتنف الأوربيين من جهالة[7].

ولا شك أن من ينظر في هذا الثناء يأخذه الزهو والاعتزاز فلا يلتفت إلى الصورة المقابلة التي لجأ إلى تغطيتها بضباب من الكلمات، وبأقنعة من التعابير والأساليب الملتوية، ومن ثم تراه يتحدث عن المسيحية فيذكر ما ذهب إليه توما الأكويني من أنه بالإمكان إبراز الحقيقة التي تعرضها العقيدة الكاثوليكية، وفي موضع آخر يمضي فيقول: إنه في حين يمكن استخدام الحجج المستقاة من العهدين القديم والجديد في الجدل ضد اليهود والهراطقة، فإنه لا سبيل إلى الجدل ضد المسلمين، وعبدة الأوثان إلا باللجوء إلى العقل الطبيعي. . ضد الاعتراضات والانتقادات، وعلى أساس اللجوء إلى العقل الطبيعي، دون افتراض قبول المعارضين للكتاب المقدس. ثم ينتهي به المطاف إلى هذا الرأي فيقول: من هنا جاء تأثير وجود الإسلام باعتباره مشكلة تواجه الأوربيين الغربيين، ومع ذلك فهو يرى أنه أمكن حل هذه المشكلة بالاعتماد على ما كتبه توما الأكويني في إعطائه صورة واضحة للمسيحية، أو في تشكيلها على الأقل باعتبارها أسمى من الإسلام كما يفهمه المسلمون العاديون، بل وأسمى من عقائد الفلاسفة من أمثال ابن سينا وابن رشد[8]. ومن هنا يتضح أن تلك الصورة التي ادعى رسمها للإسلام والمسلمين سرعان ما تهاوت عندما دخل ميدان المقارنة بين الإسلام والمسيحية، وهو حكم يمكن أن ينتهي إليه كل قارئ يدرك الحقيقة بأنه لم يكن موضوعياً في مقارناته، بل لو كان منصفاً لأنصف نفسه، قبل أن ينصف غيره، وأن عدم اعترافه بالإسلام عقيدة وشريعة وقيماً هو وحده كاف في الحكم عليه بعدم النزاهة.

---

(7) ينظر في ذلك المصدر السابق، ص112 و113ئ

(8) ينظر المصدر السابق، ص106، و107.

وما دام الحديث عن لون من ألوان هذا السجال في المضامين الفكرية الغربية التي قدمت في الندوة العلمية الثانية في دمشق فلا أقل من اختيار بحث من بين تلك البحوث المتعددة التي قدمت في هذه الندوة ولا يعني هذا الاختيار التفضيل بين بحث وآخر بالقدر الذي يعني الاقتصار على واحد منها تنويهاً بما أنجز في هذه الندوة ريثما يتم بمشيئة الله نشرها جميعاً في مجلد واحد. وقطعاً لأي استطراد فقد وقع الاختيار في هذا العدد على الدراسة التي قام بها وقدم لها الباحث الدكتور بسام الزين عن نولدكه في بحثه الشهير: نشوء نسخة القرآن الرسمية في عهد الخليفة عثمان تحت عنوان: تيودور نولدكة وجمع القرآن الكريم في عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه. دراسة نقدية لمبحث نشوء نسخة القرآن الرسمية في عهد الخليفة عثمان، وقد استطاع الباحث في نقده لهذا المستشرق أن يبرز مواطن الضعف والخروج عن الموضوعية واعتماد الأحكام المسبقة التي اعتمدها منذ البداية في إصدار أحكام غير علمية واتهامات غير منطقية بشأن الكثير من القضايا المتعلقة بجمع عثمان للقرآن الكريم، وأن يكرس لمنهج غريب فيه كل شيء غير الموضوعية التي كان منها لو أنصف على بعد خطوات بسبب اطلاعه الواسع على ذلك الكم الهائل من الكتب والبحوث التي بلغ عددها ما يربو على ما يقرب من ثلاثمائة وخمسين كتاباً ولكنه مع ذلك كله آثر أن يتنكب طريق العناد والمكابرة فحكم منذ البداية ببشرية القرآن الكريم وهذا دون شك قد قاده إلى إثارة تساؤلات اعترف لدى العديد منها بعجزه عن الإجابة عنها وسواء أكان في ذلك صادقاً أو مدعياً فإن الحقائق دون شك قد فرضت نفسها فاعترف ببعضها مرغماً وألقمه بعضها الآخر حجراً، وهو أمر طبيعي في مثل هذه الحالات ولكنه ليس على إطلاقه وبخاصة عندما لا يجد ما يسقطه عليها من خياله وجهة نظر مقبولة، كما حدث معه في تفسيره لبعض الأمور بالمصادفة أو إثبات عجزه عند حديثه عن الأحرف السبعة، فتجاوزها إلى غيرها، هذا عند من يحسن الظن به، أما عند من يرى غير ذلك فلعله يريد من وراء ما يبديه أحياناً من عجز، أن يعطي الآخرين فرصة لإسقاط ما لديهم من

وجهات نظر مسبقة، أو أن يثبت للقارئ أنه باحث يعتمد التجرد والموضوعية وهو منها بعيد كل البعد.

وأياً كان الأمر فقد أقام نولدكه بهذا التهافت والإخلال بروح البحث العلمي النزيه وبما أثاره من شكوك وتزوير للحقائق حواجز وسدوداً منيعة حالت دون فهم شعوب كثيرة لأهمية النص الديني قرآناً وحديثاً، وفي مقدمتها المجتمعات الأوربية، فلم يعد هنالك من يحفل بهذه المعجزة الخالدة، أو يعترف بأنها وحي من عند الله، وفي ذلك أبلغ الحرمان، وباعدت بينهم وبين المسلمين، وكرست روح العداء الذي لم تخمد أوار ناره حتى اليوم، وبخاصة بعد أن أصبح كتابه تاريخ القرآن مصدراً لكل الدراسات والبحوث لدى الغرب وبعض المجتمعات الأخرى فيما بعد.

وقد استطاع الدكتور بسام الزين أن يقدم دراسة جادة بروح علمية نزيهة ونقد بناء عرض في القسم الأول منها لأفكار تيودور نولدكه من غير تدخل، ثم عقب عليها تحت عنوان: دراسة نقدية لما ورد في هذا البحث ضمنها آراء نولدكه معترفاً له بما أصاب فيها، وإن كنت لا أرى أنه يستحق هذا الإنصاف؛ لأنه ليس من بين الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً كما سبق أن أشرت، وفند ما جاء في غيرها من أفكار أدع القارئ وجهاً لوجه مع هذه الدراسة:

قبل البدء أقول:

إن ما يرد في هذا البحث يقتصر على الأفكار والنصوص والعبارات الواردة في كتاب تاريخ القرآن الكريم لـ(نولدكه) في مبحث نشوء نسخة القرآن الرسمية في عهد الخليفة عثمان؛ فإن كان في باقي الكتاب ما يعارض هذا التحليل فإني أضعه تحت الدراسة في المستقبل.

إن هذه الدراسة لن تتناول حياة نولدكه وظروف كتابته لهذا الكتاب والكيفية التي وصل بها الكتاب إلينا، فهذا يبحثه من شارك ببحث حول مقدمة الكتاب وأهميته.

إن هذه الدراسة النقدية لن تتناول جميع الكلمات والعبارات وشرحها ومدلولاتها وأبعادها فهذا شأنه في مناهج تحقيق المخطوطات، بل سيتم التركيز على أهم الأفكار المتلعقة بموضوع جمع القرآن الكريم في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه، فقد تجد في أثناء كلام نولدكه في هذا المبحث عبارات فيها مغالطات تتعلق بسيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ذكرها عرضاً عند مناقشته لموضوع اتهامات بعض الغربيين لأبي بكر رضي الله عنه بتحريف القرآن الكريم[9] وهنا لا يدخل في هذا المبحث بيان الحقيقة بشأن المغالطة التي طرحها عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه.

نقاط إيجابية مهمة:

- إنني أقف باحترام أمام هذا الكتاب الذي بذل فيه تيودور نولدكه جهوداً كبيرة ومضنية اطلع خلالها على ما يزيد عن (350) مرجعاً باللغة العربية ومثلها باللغة الإنجليزية شملت كتب الحديث وعلوم القرآن الكريم والتاريخ والتفسير والأدب والموسوعات والمخطوطات القرآنية، وغيرها[10]!

- أقول: إن هذا العمل يحتاج إلى مؤسسة بحثية متكاملة، وإني أتوقع أن يكون نولدكه وقتها على رأس مؤسسة بحثية أنفقت الكثير من الطاقات والأموال حتى أنتجت هذا الكتاب في وقت لم يكن فيه الحاسوب قد ولد بعد! فماذا ينفق العالم العربي والإسلامي على المؤسسات البحثية؟!

- اتبع نولدكه في مناقشاته لأفكار البحث منهج النقد التاريخي التحليلي، إذ كان يفترض ثم ينقض الفرض بكل نقاطه، وقد شمل منهجه الروايات التي نعتقد بسلامتها وصحتها! وإن دراسة من هذا النوع ينبغي أن نتعلم منها التفكير

(9) ينظر: تاريخ القرآن، نولدكه ص312.

(10) انظر: فهارس تاريخ القرآن، لنولدكه.

العلمي في نقد النصوص الذي وضع قواعده أئمتنا، ولم نتعود تطبيقه على النصوص التي تم تمحيصها من قبل أسلافنا! وأعتقد أن تمحيصها بالطريقة العلمية يمكننا من الدفاع عن الحقيقة التي نعتقد بصحتها في تراثنا.

- قدم لنا نولدكه في هذا البحث دراسة معمقة عن ترتيب سور القرآن الكريم، ذكر فيها ترقيم تسلسل السورة في المصحف، وعدد آياتها، وعدد صفحاتها، وعدد السطور في كل صفحة، وتسلسلها بحسب طولها... وهذه الدراسة تعطي طلبة العلم الدليل القاطع على أن ترتيب سور القرآن الكريم وآياته توقيفي من لدن حكيم حميد[11].

- قدم نولدكه لنا في مناقشته لمسألة الاتهامات بتحريف القرآن الكريم أدلة علمية قاطعة تنقض دعاوى التحريف الموجهة من قبل بعض المستشرقين الغربيين، وبعض الفرق الإسلامية، وتعطي طالب العلم زاداً علمياً كبيراً، وطريقة إقناعية علمية تقدم فيها البراهين ويجاب فيها عن الإشكالات التي أفرزتها بعض نصوص التراث[12]. انظر مثلاً النتائج التي توصل إليها في هذه العبارات:

ص312:

بهذا تتضح صحة الآيات القرآنية المشكَّك فيها اتضاحاً تامًّا.

ص314:

في القرآن: ولا يمكن تبرير تصرف غريب كهذا بالإشارة إلى صدق الخليفة المعروف. فهذه الفضيلة التي تميز بها أبو بكر فعلاً لا يمكن جمعها بسهولة مع عمله المزعوم كمزوِّر. لكن الآية لا تتناول ابن أبي بكر ولا أي شخص أخر وهذا

(11) بإمكان الباحث الرجوع إليها في كتاب تاريخ القرآن، لنولدكه ص294 ـ 297.

(12) انظر: تاريخ القرآن، لنولدكه ص311 وما بعدها.

ص320:

ثمة أخيراً، العديد من الاعتبارات التاريخية العامة لصالح عثمان. فرغم أن الخليفة العجوز كان أداة مطواعة في أيدي أقاربه، فقد كان أيضاً رجلاً تقيًّا مؤمناً، يستبعد أن يقوم بتحريف كلام الله. إضافة إلى ذلك، فلم يكن في اللجنة إلا أمويّ واحد. أما من بين سائر أعضائها فكان عبد الله بن الزبير ينتمي إلى عائلة منافسة لبني أمية، وكان زيد بوصفه كاتباً للنبي أرفع من أن ينحاز إلى عثمان بصورة غير جائزة.

ص321:

كل ما ذُكِر يؤيد كون نص مصحف عثمان كاملاً وأميناً بأكبر قدر يمكن توقعه. إنها بالدرجة الأولى هذه الميزات التي جعلت الجماعة الإسلامية الناشئة تعتمده.

ص325:

التي كانت أطول مما هي عليه الآن بكثير، تضمنت أسماء سبعين رجلاً من قريش مع أسماء آبائهم: وأن هذه الأسماء أُسقِطت عمداً، وليس في هذا القول ذرة من الصحة. فمن المستحيل أن يكون قد ورد في ذهن محمد، الذي كان يتجنب ذكر أسماء في القرآن، أن يذكر سبعين شخصاً دفعةً واحدة، إضافة إلى أسماء آبائهم. لو كان أبو بكر هو الذي تجرأ على حذف هذا القدر الكبير من الأسماء فلم يكن بالتأكيد ليرعوي عن إضافة اسمه ولو مرة واحدة.

التجرد في البحث والنزاهة العلمية:

لقد قرأت المبحث المشار إليه آنفاً قراءة طالب علم يبحث عن الحقيقة، وتصورت أني لا أعرف اسم المؤلف ولا جنسيته وكأن الكتاب ليس له مؤلف، وبحثت فيه عن التجرد الموضوعي والنزاهة العلمية فوجدت الحقائق التالية:

1 ـ انطلق مؤلف كتاب تاريخ القرآن من نظرة مسبقة مفادها أن القرآن من تأليف محمد، وأن النسخة الرسمية منه قد نشأت في عهد الخليفة عثمان، وهذا ما يدل عليه عنوان المبحث «نشوء النسخة الرسمية للقرآن في عهد الخليفة عثمان»[13] والمعلوم في الباحث المتجرد أن يبحث بنزاهة عن الحقيقة كما ذكرتها النصوص، وينقد تلك النصوص وفق منهج النقد العلمي، ولقد اطلع نولدكه على النصوص في المراجع الإسلامية التي تقول إن عمل عثمان كان جمعاً ثانياً أو ثالثاً للقرآن الكريم، ولم يكن إنشاءً، وكان حري بنولدكه أن يقول هذه الحقيقة ثم ينقدها وفق المنهج العلمي!

2 ـ لقد رجع نولدكه إلى أمهات كتب التراث الإسلامي، ليستخرج منها الرواية السائدة كما أسماها، وذكر أن مراجعه صحيح البخاري وسنن الترمذي، وتفسير الطبري والقرطبي وابن الأثير والمقنع في رسم المصاحف للداني وغير ذلك، وكنت أتمنى أن أجد عند نولدكه أمانة في النقل عن المصادر والمراجع التي ذكرها! لكنه للأسف صاغ الرواية السائدة بما يتلاءم مع نظرته المسبقة! وأورد النص كما في صحيح البخاري ثم أعلق عليه:

حدثنا . . أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّأْمِ فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَةَ وَأَذَرْبِيجَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَأَفْزَعَ حُذَيْفَةَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَعَبْدَ الله بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينْ

(13) تاريخ القرآن، نولدكه ص279.

الثَّلَاثَةِ إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنْ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ فَإِنَّمَا نَزَل بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ رَدَّ عُثْمَانَ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنْ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ فَقَدْتُ آيَةً مِنْ الأَحْزَابِ حِيْنَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِهَا فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَع خُزَيْمَةَ بنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ فَأَلْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ»[14].

إن جميع المصادر التي ذكر نولدكه أنه استند إليها في الرواية السائدة تذكر أن السبب الذي ذكره حذيفة بن اليمان رضي الله عنه لسيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه هو اختلاف أهل الأمصار في قراءة القرآن الكريم، فقد صار أهل كل مصر يقولون إن قراءتنا خير من قراءة الآخرين، ويضيف الطبري أن الاختلاف بلغ حد التكفير![15] لكن نولدكه ذكر في صياغته للرواية السائدة أن أهل حمص لهم نص يختلف عن نص أهل الكوفة كما يختلف عن نص أهل البصرة وهذا ما قاله:

ص279.

نشوء نسخة القرآن الرسمية في عهد عثمان.

أ ـ الرواية السائدة:

في الحملات ضد أرمينيا وأذربيجان تنازع المحاربون من العراق وسوريا حول الشكل الحقيقيّ للقرآن. فاعتبر أهل حمص النصّ الذي يعود إلى المقداد

(14) صحيح البخاري ـ (ج15/ ص386) رقم الحديث 4604.

(15) انظر: تفسير الطبري ـ (ج1/ ص60).

ابن الأسود أفضل النصوص. أمّا الدمشقيون، وتالياً السوريون، فأعطوا نصَّهم الأفضلية. واعتبر أهل الكوفة أنّ قراءة عبد الله بن مسعود هي القراءة المعيارية، فيما تمسّك أهل البصرة بنصّ أبي موسى. لمّا وصل القائد العسكريّ الشهير أبو حذيفة بعد انتهاء تلك الحملة إلى الكوفة، عبّر، أمام الحاكم سعيد بن العاص عن سخطه على تلك الظروف التي تشكّل في رأيه تهديداً قوياً لمستقبل الإسلام، ووافقه كثيرون وتعتبر هذه مجانبة للنزاهة العلمية إذ اعتبر الاختلاف حول الشكل الحقيقي للقرآن،

وهذا لم يقل به أحد! ولا يخفى على من اطلع على أكثر من (350) مرجعاً في التراث الإسلامي الفرق بني على الاختلاف في طريقة القراءة والاختلاف في النص!

3 ـ في نقده للرواية السائدة يقول نولدكه: إن تصديقها ليس قوياً. معللاً ذلك بأن سلسلة الشهود تنقطع عند أنس بن مالك، ويرى أن الرواية لا تعود إلى شاهد عيان مباشر!

ص281.

التاريخية. أمّا التصديق الظاهري على صحته فليس قوياً كما بالنسبة للروايات المتعلقة بالمجموعة الأولى، ذلك لأن سلسلة الشهود (الرواة) تنقطع عند الراوية الشهير، أنس بن مالك، أي أنّها لا تعود إلى شاهد عيان مباشر، غير أنّ نقد هذا التقليد الآخر قد أظهر أنه لا يمكن الركون إلى هذه الأخبار إلا قليلاً.

تذكر كتب التراجم أن «أنس بن مالك بن النضر الخزرجي هو خادم رسول الله ﷺ وأحد المكثرين من الرواية عنه وقد صح عنه أنه قال قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين وأن أمه أم سليم أتت به النبي ﷺ لما قدم فقالت له هذا أنس غلام يخدمك فقبله وأن النبي ﷺ كناه أبا حمزة، وكانت إقامته بعد

النبي ﷺ بالمدينة ثم شهد الفتوح ثم قطن البصرة ومات بها سنة تسعين أو إحدى وتسعين هجرية»[16].

ومن خلال ترجمته يتبين أنه شهد الفتوح وسكن المدينة ومات بالبصرة فمن الطبيعي أن يكون شاهد عيان على اختلاف أهل الأمصار في القراءة وأن يكون حاضراً يوم قدم حذيفة بن اليمان رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه ليخبره بما رأى في فتح إرمينية.

أقول: لعل نولدكه كان بحاجة ماسة للتعرف على أصول نقد سند الروايات في علم مصطلح الحديث قبل أن يحكم على الرواية التي أخذها من صحيح البخاري بانقطاع سندها!

4 ـ في أثناء مناقشته للروايات المختلفة أخضع نولدكه إمكانية اشتراك أناس في اللجنة أو عدم اشتراكهم إلى العامل السياسي، فقد استبعد أن يكون عبد الله بن عمرو بن العاص من اللجنة لأن أباه انضم إلى صفوف أعداء الخليفة! وأن وضع ابن عباس في اللجنة كان بدافع وجود أحد من عائلة النبي مشاركاً في تشكيل النص الرسمي للقرآن[17].

إن إخضاع النص للعامل السياسي يخالف المنهج العلمي من ناحيتين:

الأولى: إن الأمر يتعلق برواية، والعهدة فيها على صحة السند وصدق الرواة (إن كنت ناقلاً فالصحة) فإذا صحت الرواية قبل منهج البحث العلمي بها!

الثانية: إن الروايات التي اعتمدها نولدكه تذكر صراحة أن العملية ليست تشكيلاً للنص القرآني تراعى فيه الحسابات السياسية لصالح الخليفة! بل هو عمل ديني بالدرجة الأولى ولا تؤثر فيه الاعتبارات السياسية.

---

(16) الإصابة في معرفة الصحابة ـ (ج1/ 42 وما بعدها).

(17) انظر: تاريخ القرآن، نولدكه ص282.

● الأمر ذاته وقع فيه نولدكه عندما فسر الرواية التي تتحدث عن عزم سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه على ما فعله عثمان لكنه استشهد قبل أن يتم الأمر؛ فقد اعتبر نولدكه أن هذه الرواية وضعت لإضعاف دور عثمان لصالح عمر!

ص284:

طلب أن تُمزّق النسخ الأخرى. ثمة ارتباط بين هذه الرواية ومعلومة مستقاة من مصدر آخر، وذلك في قولهما إنّ عمر قتل قبل أن يجمع القرآن. ثمّة ميل واضح في الرواية إلى إضعاف دور عثمان لصالح سلفه، تماماً كما حصل فيما يروى في الكتاب المقدس عن داود وسليمان في شأن بناء الهيكل.

● وحاول نولدكه كذلك أن يبرز العامل السياسي في اختيار أعضاء اللجنة المكلفة بالعمل في نقده للرواية السائدة حيث أورد ترجمة للجنة الرباعية فنظر إلى زيد على أنه مناصر جريء للخليفة، وأنه وقف إلى جانب بني أمية ضد علي![18] ونظر إلى سعيد بن العاص على أنه كان أموياً حاكماً للكوفة[19]! وأما عبد الرحمن بن الحارث كان صهراً للخليفة فقد تزوج من مريم بنت عثمان[20]! أما عبد الله بن الزبير فقال بحقه

ص286:

يحفظ الصلوات والصيام، ولكونه كان ابناً لرجل لعب في الثورة على عثمان دوراً غامضاً، ثم مد يده للخلافة فيما بعد، يصعب أن يكون عبد الله مناصراً للخليفة.

أقول: إن إسقاط العامل السياسي على اختيار أعضاء اللجنة هو اتهام غير

(18) انظر: تاريخ القرآن ص285.
(19) المرجع السابق.
(20) المرجع السابق، ص286.

مبرر، يدل على نظرة مسبقة تجانب التجرد الموضوعي في البحث العلمي!

5 ـ في معرض مناقشته لأسماء اللجنة استبعد أن يكون أبي بن كعب من أعضاء اللجنة المكلفة لأنه مات سنة (22هـ) أي قبل التاريخ المقدر للحادثة بسنتين أو ثلاثة! متهماً من قال بأنه مات سنة (30) أو (32) بالتزوير فقال ص282:

ويضيف مصدر آخر إلى هؤلاء الأربعة أبيّ بن كعب، أحد أشهر حفظة القرآن، وهو من الذين عملوا على تحرير مجموعة قرآنية مهمة، غير أنّ هذه المعلومة يصعب قبولها، فثمة معلومة جديرة بالتصديق، يوردها الواقدي الذي استقصى عنه لدى عائلته، وهي أنه مات سنة 22هـ، أي قبل سنتين أو ثلاثة من التاريخ المقدّر. أمّا القول إنّه مات سنة 30 أو 32، فمشكوك في صحّته، وفي كونه زوّر لجعل مشاركته في عمل عثمان ممكنة.

● إن عدم قبول إدراج اسم أبي بن كعب في اللجنة لأنه توفي رضي الله عنه قبل الحدث بسنتين أمر علمي مقبول، لكن اتهام الروايات الأخرى بالتزوير لأجل غرض قبول اسمه تاريخياً فهذه مجانبة للمنهج العلمي في البحث والمناقشة!

● الأمر ذاته وقع فيه نولدكه عند مناقشته لمشاركة أبان بن سعيد بن العاص حيث فسر الرواية التي ذكرت أنه توفي سنة (29هـ) بأنها وضعت ليقبل اسمه تاريخياً من بين أعضاء اللجنة كما قال ص283.

أمّا الرواية الثانية فتسمّي إضافة إلى زيد أبان بن سعيد بن العاص، وهو على الأرجح من أنسباء سعيد الذي يكثر ذكره. عمل أبان كاتباً عند النبيّ، ويروي الطبري 1، 2349، أنّه سقط في معركة اليرموك سنة 14هـ. ويقال أيضاً إنّه مات سنة 29 هـ، غير أنّ هذا التاريخ مبنيّ على الادّعاء بأنه عمل على

تحرير نسخة عثمان، ولكنّه مات قبل سنتين من هذا التاريخ على الأقل، وعليه فإن ابن عطية والقرطبي على حقّ حين يقولان بضعف هذه الرواية.

6 ـ يبدو أن الحكم المسبق ببشرية القرآن الكريم الذي كان لدى نولدكه دفعه إلى إصدار أحكام غير علمية واتهامات غير منطقية بشأن كثير من القضايا المتعلقة بجمع عثمان للقرآن الكريم، ويظهر ذلك للباحث بوضوح عندما يجد نولدكه نفسه أمام نتائج ليس لها تفسير بشري فيعترف بعجزه عن التفسير والتحليل إذ لم يجد ما يوائم نظرته المسبقة! وسأسوق بعضاً من الأدلة على ذلك:

● في مناقشته للنهج الذي وضعه عثمان عند كتابة القرآن الكريم تعرض نولدكه للعلاقة بين مصحف حفصة ومصحف عثمان، واتهم العلماء بأنهم اخترعوا نظرية الأحرف السبعة أو القراءات السبعة بناء على حكم عقائدي مسبق يقوم على أساس الإيمان بالأصل الإلهي للقرآن الكريم!

ص288.

يرتبط رأي المسلمين ارتباطاً وثيقاً بالمسألة التي كثيراً ما ناقشوها حول العلاقة القائمة بين رواية القرآن الرسمية ومجموعة زيد الأولى. نظراً إلى اعتبارهم الصيغتين متساويتين في القيمة، وذلك استناداً إلى الحكم العقائدي المسبق القائم على أساس الإيمان بأصل القرآن الإلهي، وبما أنَّ تفضيل الصيغة الثانية كان يجب أن يكون ذا معنى، اخترع العلماء نظرية الأحرف أو القراءات السبع، بحسب هذه

كان الأحرى بنولدكه أن يدرس مسألة الأحرف السبعة بتجرد ونزاهة قبل أن يوجه اتهاماً للعلماء باختراعها دون أن يقدم دليلاً على ذلك سوى النظرة المسبقة لديه!

● قام نولدكه بدراسة متعمقة لترتيب سور القرآن الكريم، واصطدم في

نهاية دراسته بنتائج لا تنسجم بل تعارض فكرته المسبقة، فتوقف عند النتائج متحيراً! لأنه في اعتقادي أنه ما من تفسير إلا بأن ترتيب القرآن الكريم هو من لدن حكيم حميد! لكن نولدكه فضل أن يبقى سؤاله الحائر دون جواب ص297.

الانشقاق 84، وهذا يدفع بالمرء إلى أن يتساءل متعجّباً عن سبب عدم اتباع الترتيب بشكل كامل، رغم أن ذلك كان ممكناً من دون عراقيل تذكر.

● وفي البحث ذاته حاول نولكده أن يهرب من حيرته إلى تفسير خرافي لنتيجة عصفت بنظرته المسبقة! ص298.

ولعل الدافع إلى هذه الطريقة الجديرة بالانتباه كان الخشية من إنجاز العمل على نحوٍ كامل، فيثير كماله قوى الشر المخيفة، وهذه خرافة ما تزال منتشرة لدى الشعوب البدائية.

● وعندما وجد أن عدد سور القرآن الكريم لا تختلف بين المصاحف المتعددة والمخطوطات القرآنية التي اطلع عليها أرجع ذلك إلى الصدفة لئلا يعارض نظرته المسبقة! ص299.

لا يسعنا التثبت من وجود نزعة معينة بالنسبة لمجموع عدد السور في مصحف عثمان وهذه هي الحال أيضاً بالنسبة لمصحب أُبَيّ ومصحف ابن مسعود. لذلك ينبغي اعتبار الأمر وليد الصدفة وحسب.

● وفي مناقشته لموضوع الأحرف المقطعة في أوائل بعض السور؛ قام بنقد التفسير الرقمي لهذه الأحرف، لكنه وقف حائراً أمام السر وراء كون السور المفتتحة بهذه الأحرف عددها (29) سورة فقط! ص303.

يضاف إلى ذلك أن السؤال المهم عن سبب بدء 29 سورة فقط بحروف مبهمة كهذه لم يطرح بعد.

● أدرك نولدكه أن هذه الحروف المقطعة في أوائل السور ليست من تأليف محمد! لكنه هرب إلى تفسير طفولي عابث لئلا يعارض فكرته المسبقة! مفاده أن الأحرف المقطعة رموز تدل على ملكية النسخ لأصحابها!

ص303.

الحصول على نتائج قيمة بالنسبة لتأليف القرآن. ويقول نولدكه أيضاً أن هذه الحروف ليست من وضع محمد نفسه. فسيكون من المستغرب أن يضع النبي في بداية السور التي تخاطب الناس أجمع إشارات كهذه غير مفهومة. ولعل هذه الحروف ومجموعات الحروف علاماتُ مُلْكية، وضعها أصحاب النسخ التي استخدمت في أول جمع قام به زيد، وصارت فيما بعد جزءاً من شكل القرآن

● ويبدو أن الهروب إلى القول بالصدفة أفضل ملاذ لدى نولكده للحفاظ على نظرته المسبقة! ففي مناقشته لموضوع البسملة وبحثه عن السر في حذفها من أول سورة التوبة أرجع ذلك إلى الصدفة والسهو أثناء الكتابة .

ص310.

من جهة أخرى تبدو لي المعلومات التي يزودنا بها محررو النص للتخلص من حيرتهم مغالية في الغموض والتصنع. فبقدر أكبر من البساطة والبديهية يمكننا إرجاع الأمر إلى الصدفة التي أدت إلى حذف البسملة بين السورتين في النسخة الرسمية أو النسخة التي نقلت عنها، وذلك نتيجة سهو أثناء الكتابة، أو بسبب اختفائها نتيجة

● في بعض المواطن التي ناقش فيها مسألة اهتمامات بعض الغربيين لأبي بكر بتحريف القرآن الكريم وإضافة نصوص ليست منه؛ رد نولدكه ادعاءات فايل! وتوصل في أكثر من موضع إلى إثبات صحة الآيات المشكك فيها، فقد قال في الآيات التي تتحدث عن حتمية موت النبي ﷺ ص312.

بهذا تتضح صحة الآيات القرآنية المشكَّك فيها اتضاحاً تامًّا.

● وأكد نولدكه على صدق الخليفة أبي بكر وأنه لا يتصور منه التزوير والتحريف! ص315.

المعروف. فهذه الفضيلة التي تميز بها أبو بكر فعلاً لا يمكن جمعها بسهولة مع عمله المزعوم كمزوِّر. لكن الآية لا تتناول ابن أبي بكر ولا أي شخص آخر، وهذا

● وفي رده على فايل أكد نولدكه على نفس ادعاء فايل بأن الآية الأولى من سورة الإسراء مزورة ص316.

أما انتماء الآية إلى القرآن فليس موضوع جدل. ما يُزعَم من أنها غير صحيحة لغويًّا ليس إلاّ من بنات خيال فايل. وليس من الضروري أن نعتبر أن في عبارة «أسرى ليلاً» حشواً فلفظ «ليلاً» قد يعني أيضاً «في ليلةٍ ما». في هذه الحال لا يمكن التخلي عن لفظ «ليلاً» شأنُه في ذلك شأن ألفاظ أخرى مثل «الليل»،

● ويتوصل نولدكه إلى حقيقة تعصف بنظرته المسبقة وتجتثها من جذورها، بأن أحداً لا يمكنه أن يأتي بمثل هذا القرآن مهما بلغ من الذكاء والبراعة! ص317.

على آيتين تشكلان نمطاً واحداً. من أراد التهرب من هذه الحجج الراجحة بأن يدخل على الخط شخصاً ماهراً في تقليد الأسلوب القرآني، سيواجه للتو صعوبات جديدة. فنحن ننتظر من محرِّف بارع كهذا أن يهتم بخلق اتصال أفضل بين الآية وما يليها وباختيار فاصلة ملائمة. ويجب بالدرجة الأولى الكشف عن الدافع إلى الإضافة. وهذا ما لم ينجح به أحد إلى الآن.

● لكنه يعود إلى الهروب مرة أخرى إلى تفسير يفرضه من بنات أفكاره

وخياله، ويقع فيما رد به على «فايل»، معتبراً أن الإسراء حدث في مخيلة النبي فتحدث عنه وكأنه حقيقة واقعة! ولكن نولدكه لم يقدم دليلاً على خياله الطفولي فيما يتصل بهذه المسألة! ص315

من أجل ان نتجنب الوقوع في هذا التناقض يمكننا الافتراض أن مخيلة النبي المثارة، التي تلامس هنا فكر الشعوب البدائية، شعرت بالحلم وكأنه خبرة حقيقية، كما أن رؤى محمد الواردة في سورة النجم 53:6؛ سورة التكوير 81: 32 تُعرَض وكأنها خبرات حقيقية. نظراً إلى أن القرآن لا يفيدنا شيئاً آخر عن ذاك الحدث ـ

7 ـ يلاحظ الباحث أن نولدكه وجه اتهامات خطيرة غير لائقة لشخصيات لها مكانة دينية كبيرة دون أن يقدم أدلته على تلك الاتهامات! ولا ينبغي لباحث مثله أن يفعل هذا، ومن ذلك:

● اتهامه لسيدنا محمد ﷺ بأن يحمل حقادً شديداً على اليهود والمنافقين! ص317.

ضرورية. في هذه الحال لا بد لنا من أن نفترض أيضاً أن أسماء كثيرة أخرى لأعداء الإسلام قد حذفت من القرآن، على سبيل المثال من بين صفوف اليهود، والمنافقين الذين كان النبي يكنُّ لهم حقداً شديداً. لكن ما من دافع لذلك يذكر، مهما كان

لعل نولدكه اطلع على ترجمات مشوهة لسيرة سيدنا محمد ﷺ حتى توصل إلى هذه القناعة المنافية للحقيقة!

● اتهامه لسيدنا أبي هريرة رضي الله عنه بأنه مخادع مشكوك في روايته! ص312.

ذكر في اللحظة نفسها. أما مرجعية أبي هريرة الذي يرد اسمه في سلسلة

إسناد الرواية المشكوك بأمرها، والذي يقال أنه أيضاً لم يكن يعرف تلك الآية، فهي غير مهمة في هذا السياق. فليس هذا المحدث «من أقدم صحابة النبي»، فهو لم يعتنق الإسلام إلا في السنة السابعة للهجرة، ليس لكلماته حق المصداقية، وقد كشف البحث المتقدم عن خداعه أكثر من مرة.

يقتضي المنهج العلمي أن تنقد الرواية وتخضعها للدراسة في سندها ومتنها، ولا يجوز أبداً توجيه اتهام بالخداع للصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه!

● اتهام الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بوضع أحاديث! ص 281.

ثمة رواية في المقنع تسقط سعيداً وتضع مكانه عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عباس. تميّز الأول بتقواه الغيورة والنسكية، وبحفظه للحديق وقدرته على الكتابة، ويقال عنه إنه وضع مجموعة أحاديث. غير أن انتماءه إلى اللجنة

إذا أحسنا الظن قلنا: إن نولدكه يقصد أن ابن عباس رضي الله عنه روى مجموعة أحاديث! لكن اطلاعه الواسع ومناقشته للعديد من الأسانيد في غضون كتابه حري بأن يعرف الفرق بين وضع الحديث ورواية الحديث!

وبعد فإني أقر وأعترف بتقصيري، وأتوقع من أساتذتي وزملائي والمشاركين من تلامذتي في الندوة أن يصوبوا ما يرون من خطئي، ويزودوني بالمعارف التي اطلعوا عليها.

والله من وراء القصد، وصلى الله وسلم وبارك على كامل النور سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، ، ،

والحمد لله رب العالمين.